يتضمن ثلاثة محاور حول «هدم دولة المؤسسات» و«ظلم الكويتيين في التوظيف» «وهدر أموال الدولة»

المطير وهايف يباغتان الوزير الصالح باستجواب

■ الغانم : «الأمور طيبة» وكل ما يثار أن تقديم الاستجوابات ينبئ بقرب حل المجلس عار عن الصحة

الغانم متحدثا إلى الصحافيين أمس

هايف في طريقه لتقديم الاستجواب

■ اتبعت جميع الإجراءات اللائحية بإبلاغ الوزير المعني بالمساءلة

■ من حق الوزير طلب تأجيل مناقشة الاستجواب لمدة أسبوعين وفقاً للائحة

■ المستجوبان : أصبح ازدياد الفساد وتفشيه ظاهرة تغلغلت في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها

■ الوزير كال بمكيالين في قبول المتقدمين على شغل وظيفة محام «ب» في إدارة الفتوى والتشريع

■ الجهاز المركزي قام باحتكار المناقصات العامة في الدولة على فئة معينة لجهات لا تتطابق والشروط المنصوص عليها

تقدم النائبان محمد المطير ومحمد هايف إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس بطلب استجواب موجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح بصفته من ثلاثة محاور.

ويشمل طلب الاستجواب المقدم من النائبين ثلاثة محاور يتعلق الأول بحسب مقدميه بـ"هدم دولة المؤسسات" فيما يتعلق المحور الثاني وفقا لما اعتبره النائبان "ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم انصاف المتقدمين إلى وظيفة محام "ب" في الفتوى والتشريع".

أما المحور الثالث من الاستجواب فقد تطرق بحسب النائبين إلى "التجاوزات في المناقصات العامة وهدر أموال الدولة".

وفي هذا الشأن نصت المادة "100" من الدستور الكويتي على أن "لكل عضو من اعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم".

و اعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إدراج طلب الاستجواب المقدم من النائبين محمد المطير ومحمد هايف الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح بصفته على جدول اعمال جلسة 30 ابريل الجاري.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة إنه اتبع كافة الاجراءات اللائحية بإبلاغ الوزير المعني بالاستجواب إضافة إلى إدراجه على جدول اعمال اول جلسة مقبلة.

وبين انه وفقا للاجراءات اللائحية فمن حق الوزير طلب تأجيل مناقشة الاستجواب لمدة اسبوعين موضحا أن الفترة ما بين تقديم الاستجواب والجلسة المقبلة اقل من أسبوعين.

وتوقع الغانم تقديم بعض الاستجوابات الأسبوع المقبل حسب ما أعلن مقدميها مجددا التأكيد على أن "الأمور طيبة وكل ما يثار أن تقديم الاستجوابات ينبئ بقرب حل المجلس عار عن الصحة".

وفيما يلي نص الاستجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) الآية (88) سورة هود.

وقال الله تعالى :(وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) الآية (42) سورة البقرة.

التزاماً بالقسم الذي ادينا وأداة للامانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي الكريم بالذود عن مصالحه وآماله توجه هذا الاستجواب الذي يتكون من ثلاثة محاور إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء،

المحور الأول: (هدم دولة المؤسسات)

اصبح ازدياد الفساد وتفشيه ظاهرة تغلغلت في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها وتخر السوس في قواعدها حتى هبط بالكويت في مستنقع الفساد العالمي ، كل ذلك بسبب تقاعس الحكومة عن القيام بالواجبات المناطة بها و أداء المهام الموكلة إليها للحفاظ على مؤسسات الدولة وصونها من عبث العابثين واستغلال المنتفعين، حتى غدت الكويت التي كانت سباقة في كل ميادين التطور آخذة زمام المبادرة والريادة في كل مسارات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، غدت كياناً ظاهره دولة ذات مؤسسات وحقيقتها كيان يشبه الدولة هش البنيان ضعيف الأركان إن لم نتداركه بالتشخيص الصحيح والعلاج الناجح فلن تقوى كويتنا على مواجهة التحديات و الأخطار المحيطة بنا ، ولعل تقارير ديوان المحاسبة تدل دلالة واضحة على ما اسلفنا من بيان لما آلت إليه سياسات الحكومة الخاطئة في إدارة الدولة.

المطير يتوجه لتقديم الاستجواب للوزير أنس الصالح

المحور الثاني: (ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم إنصاف المتقدمين على وظيفة محام "ب" في الفتوى والتشريع)

نصت المادة (8) من الدستور تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن و الطمانينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

و إن العدل اساس الملك به قامت السماوات والأرض والله عدل يحب العدل ويأمر به وحرم الظلم عن نفسه ونهى عنه ، قال تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ)).

وقال تعالى في الحديث القدسي ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)).

ولقد بينت شريعتنا أن من أهم اسباب هلاك الأمم عدم المساواة بتطبيق القوانين والتفريق بين المواطنين على أساس المكانة الاجتماعية أو المنزلة الاقتصادية او الوجاهة الشخصية.

حيث قام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالكيل بمكيالين في قبول المتقدمين على شغل وظيفة محام "ب" في ادارة الفتوى والتشريع ولم يستند في قبولهم على التقدير او درجة الامتحان او مصدر الشهادة ، و كذلك قيامه باستثناءات غير قانونية في مجلس الخدمة المدنية ، وظلم كثيرا من الكويتيين في التوظيف .

المحور الثالث: (التجاوزات في المناقصات العامة وهدر أموال الدولة)

– نصت المادة (17) من الدستور ان للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

– نصت المادة (21) من الدستور ان الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون.

ولكن قام الجهاز المركزي للمناقصات العامة باحتكار المناقصات العامة في الدولة على فئة معينة ، وتبديد أموال الدولة وترسية المناقصات لجهات لا تتطابق والشروط المنصوص عليها و لم يأخذ بالاعتبار الى تقارير ديوان المحاسبة بشان المخالفات التي تمت الاشارة إليها بشان بعض المناقصات العامة.

بحضور وزير التربية والتعليم العالي

«التعليمية»: الحكومة ستقدم رأيها بشأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة الاجتماع المقبل

جانب من اجتماع لجنة شؤون التعليم

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها أمس التقرير الرابع والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة، وذلك بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي.

وأكد رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح لـ"تلفزيون المجلس" أن التقرير الذي ستصوت عليه اللجنة بهذا الخصوص سيتضمن رأي الحكومة بهذه القضية، مشيرًا إلى أن رأي الحكومة مهم بالنسبة للجنة، كما أن من المهم تلاقي الأفكار في هذه القضية.

وقال الرويعي " سننتظر لهذه المفاهيم كل على حدة، واتفقنا مع الجانب الحكومي على أن تكون الردود جاهزة في الاجتماع المقبل، ولدينا أمور كثيرة خاصة بهذا الأمر ونريد أن نقضي عليها لنتائجها السلبية على المجتمعات ومراكز الدولة".

تصدياً لأوجه التجاوزات وحفاظًا على المال العام

العدساني: سأتقدم والدلال والدمخي باستجواب الوزير الجبري الأسبوع المقبل

رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني اتفاقه والنائبين د.عادل الدمخي ود.محمد الدلال على تقديم استجواب وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الأسبوع المقبل.

وأوضح في بيان صحافي أن محاور الاستجواب ستتضمن المواضيع المثارة حول "الحيازات الزراعية"، وما يتعلق بالتفرغ الرياضي للشيوه ومواضيع أخرى في وزارة الإعلام.

وقال العدساني إنه والنائبين الدمخي والدلال اجتمعوا في مكتبه اليوم، للتنسيق حول الاستجواب، والذي يأتي تصديًا لأوجه التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية والقانونية وما يترتب عليها من أثر على المال العام.

وأكد أن الاستجواب كأداة يهدف إلى الحفاظ على الأموال العامة وتطبيق قوانين الدولة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المخالفات الصارخة الجديدة والمستمرة الواردة من قبل الجهات الرقابية والتي لم يتم تصحيحها، موضحًا أن تلك القضايا غاية في الأهمية ولا بد من تفعيل الأدوات الدستورية ومحاسبه المقصرين فيها.

وأعرب عن شكره والنائبين محمد الدلال وعادل الدمخي كل النواب الذين أعلنوا مساندتهم الاستجواب، مع تسجيل الاحترام للنواب كافة على اختلاف آرائهم.

بعد انتشار تعاميم زيادة أسعار تحت مسمى «أصناف جديدة» عبر مواقع التواصل

الطبطبائي يسأل الخراز عن رقابة الوزارة على الجمعيات في زيادة الأسعار

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، عن رقابة الوزارة على اتحاد الجمعيات في موضوع زيادة الأسعار.

ونص السؤال على ما يلي:

انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبين الإخوة اعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية خلال هذه الأيام تعاميم زيادة أسعار تحت مسمى (أصناف جديدة) منسوبة إلى اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما مدى صحة هذه التعاميم؟ إذا كانت هذه التعاميم صحيحة، ما العدد الحقيقي للأصناف التي زادت أسعارها تحت مسمى (أصناف جديدة)؟

2 – ما دور المراقب المالي والإداري بالاتحاد بشأن هذه الزيادات؟

3 – هل كانت الزيادات من خلال لجنة مشكلة للنظر في زيادة أسعار الأصناف؟

4 – ما الجهات أو الأشخاص المسؤولون عن هذه الزيادات؟ وهل كانت الزيادات لحساب شركات بعينها؟

5 – ما مدى رقابة وزارة الشؤون الاجتماعية على الاتحاد في موضوع زيادة الأسعار خاصة انها تمثل أمنا قوميا؟ وكيف تعاملت الوزارة مع هذه الزيادات؟